# عقد خدمة QuickPay

حرر هذا العقد للتحصيل عن طريق خدمة Quick Pay ("**العقد**") بين كل من :

**اولا**: البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)، ومقره الكويت صندوق بريد 2861 – الصفاة 13029- الكويت – ويمثله في هذا العقد ياسر عبد المحسن مظفر بصفته رئيس وحدة علاقات التجار. تلفون: 22990484 فاكس: 22990232. بريد الكتروني: merchants@cbk.com (ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول و/أو ب "البنك ").

**ثانيا**: التاجر والموضحة بياناته بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية (ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني و/او "التاجر" و/أو "العميل") .

وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصلاحيتها القانونية للاتفاق والتعاقد، اتفقا على ما يلي:

**التمهيد**

حيث أن التاجر (العميل) يرغب بتقديم خدمات التحصيل عبر شبكة الانترنت من خلال الموقع الالكتروني الذي يملكه ويديره ويشغله البنك التجاري في الكويت ("الخدمات") وذلك لعملائه من حملة بطاقات كي نت الصادرة من البنوك المحلية .

وحيث أن التاجر (العميل) يرغب في استخدام التحصيل عن طريق خدمة Quick Pay ، لتمكين عملائه ("الكى نت") من تسديد قيمة السلع/الخدمات عبر موقعه عن طريق استخدام بطاقات الخصم ("المعاملة" أو "المعاملات").

وحيث أن البنك التجاري الكويتي من الجهات المخولة بإصدار التفويض اللازم لاستخدام وسيلة التحصيل عن طريق خدمة Quick Pay ، وذلك عن طريق منح هذا التفويض لكافة الأطراف ذات العلاقة في عملية السداد وفق شروط وبنود هذا العقد.

بناء على ما تقدم، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي:-

**البند الأول: التمهيد**

يعتبر التمهيد أعلاه والملحق المرفق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومكملاً ومتمماً لجميع بنوده وأحكامه.

**البند الثاني: مدة العقد**

مدة سريان هذا العقد سنة واحدة تبدأ من تاريخ التوقيع عليه من قبل الطرفين وتجدد تلقائيا لمدة أو مدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بعدم رغبته في تجديد العقد بموجب إخطار خطي بمدة أقصاها 30 يوماً قبل تاريخ انتهاء مدة العقد الأصلية أو أي مدة مجددة. ويحق للبنك الغاء هذه الاتفاقية فورا عند توافر اي من الاسباب حينما يراها البنك ضرورية.

**البند الثالث : التزامات الطرفين**

3.1 يتعهد التاجر (العميل) بالالتزام بالشروط والأحكام الخاصة باستخدام بطاقة الخصم الصادرة عن البنك التجاري والمبينة تفصيلاً في الملحق رقم (1) المرفق بهذا العقد.

3.2 يتعهد التاجر (العميل) خلال مدة سريان هذا العقد بالالتزام بكافة التعليمات الصادرة عن البنك والخاصة بطريقة استخدام وسيلة الدفع وكذلك المحافظة التامة والإبقاء على سرية الرموز والأرقام وكلمات السر التي يوفرها البنك التجاري له واتخاذه كافة الإجراءات اللازمة لعدم إطلاع الغير عليها.

3.3 يتعهد التاجر (العميل) بتوفير موظفين مؤهلين لتولي كافة الأمور المتعلقة بالخدمة موضوع العقد.

3.4 يتعهد التاجر (العميل) بالالتزام بكافة شروط وأحكام هذا العقد وكذلك الالتزام بكافة القوانين المرعية المتعلقة بموضوع هذا العقد.

3.5 يقر التاجر (العميل) باطلاعه الكافي وبعلمه التام بكافة الشروط والأحكام الواردة في هذا العقد، وبموافقته أيضا عليها.

3.6 يتعهد البنك بعمل التدريب اللازم والكافي لموظفي التاجر (العميل) على طريقة استخدام خدمة Quick Pay محل العقد وكيفية العمل به على اكمل وجه.

3.7 يتعهد البنك بابلاغ التاجر (العميل) في حال قام بعمل اي تعديل او اضافة تخص طريقة استخدام خدمة Quick Pay المتبعة كما يلتزم البنك بعمل التدريب اللازم للفريق التابع للتاجر على كيفية استخدامها.

**البند الرابع: نطاق الخدمات المقدمة من البنك التجاري**

4.1 يحق للبنك اعتماد أو رفض أي معاملة يتم فيها استخدام بطاقات الخصم الصادرة عن البنك التجاري أو أي بنك آخر مقابل السلع/الخدمات التي تتم وذلك بعد التحقق من طرفي المعاملة حيث يقوم البنك بالتحقق من حامل البطاقة

(المستهلك / المشتري) على أساس تفاصيل بطاقة الخصم وتوفر المعلومات المطلوبة الأخرى وكذلك التحقق من جانب التاجر (العميل) على أن يعود للبنك الحق في رفض المعاملة في حالة إخفاق عملية التحقق والتعرف على طرفيها دون أن يترتب عن ذلك أي نتائج سلبية للزبون.

4.2 يلتزم التاجر (العميل) بعد التحقق من بيانات المعاملة المرسلة كما هو مبين أعلاه، بضمان إتمام المعاملة وتنفيذها وترحيل الدفعات الخاصة بها إلى الحساب الرئيسي لصاحب البطاقة (المستهلك / المشتري).

4.3 يلتزم البنك بالإفراج عن مجموعة المعاملات المحجوزة من قبله خلال مدة أقصاها 24 ساعة، مع ضمان الإفراج عن الدفعات الناتجة عن تلك المعاملات وترحيلها إلى حساب التاجر (العميل) الرئيسي بالسرعة الممكنة وبأي حال من الأحوال قبل بداية عمل اليوم التالي، ما لم تحل قوة قاهرة تمنع ذلك.

4.4 عملا بالبند رقم (4.3) أعلاه يلتزم البنك بتوفير تقارير يومية مفصلة عن كافة المعاملات التي تم حجزها من قبل البنك التجاري مع خصم الدفعة الخاصة بها من حساب حامل البطاقة (المستهلك / المشتري).

4.5 يتعهد البنك بإبلاغ التاجر (العميل) فوراً وبدون أي تأخير فور توقف أو عدم توفر وسيلة الدفع والمدة المتوقعة لهذا التوقف.

4.6 يتعهد البنك بإبلاغ التاجر (العميل) في الوقت المناسب لاتخاذ الإجراء التعميمي اللازم في حالة أن أي وجه من أوجه عمليات التاجر (العميل) على الشبكة قد أصبح متعارضاً مع المعايير والممارسات المتفق عليها.

4.7 يتعهد البنك باستخدام أفضل المعايير والممارسات المتبعة في هذا المجال وذلك في جميع أوقات الاتصال المباشر أو غير المباشر لحماية أمن وسرية أي معلومات تتعلق بالمعاملة المرسلة إلى وسيلة الدفع الإلكترونية وخاصة أثناء تمرير المعاملة أو التحقق منها أو معالجتها وخلال الأوقات التي تكون فيها المعاملة عرضة لإطلاع الغير عليها.

4.8 يلتزم البنك بتوفير وصيانة كافة المعدات والبرمجيات اللازمة والضرورية لتوفير ودعم وسيلة الدفع وغيرها من الخدمات المقدمة من البنك التجاري بموجب هذا العقد وكذلك الالتزام بالمسؤوليات المشتركة لضمان أمن وسلامة وخصوصية البيانات المشتركة.

4.9 يتعهد البنك بالالتزام بكافة بنود وشروط هذا العقد وكذلك الامتثال إلى كافة القوانين والقرارات الحالية والمستقبلية - إن وجدت - والمتعلقة بموضوع هذا العقد.

**البند الخامس : مقابل الأعمال والخدمات**

5.1 يقوم البنك التجاري مقابل قيامه بتوفير الأعمال والخدمات المبينة في البند رقم (4) أعلاه من اقتطاع الرسوم والعمولات المذكورة بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية، ويحق للبنك تغيير هذا المبلغ بعد مدة لا تقل عن ثلاثين يوما من تاريخ اخطار التاجر (العميل) بهذا التغييربالوسيلة التي يراها البنك مناسبة.

5.2 يحق للبنك تعديل أو إضافة أو إلغاء أي شرط من هذه الشروط والأحكام دون الرجوع إلى التاجر (العميل) وفقا للسياسات واللوائح المعمول بها لديه ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي.

5.3 يحتفظ البنك التجاري الكويتي بالحق في رفض فتح أو إغلاق أي حساب دون ابداء الأسباب التي استدعت ذلك.

**البند السادس: إدارة المخاطر**

يلتزم كل من الطرفين بإبلاغ الآخر وتوفير كافة المعلومات في حال علم أحدهما بأي محاولة لاستخدام أو الاستخدام الفعلي غير المصرح به أو إخلال في استخدام وسيلة الدفع أو أي من مكوناتها، أو في حالة تلقي أحد الطرفين لأي معلومات تتعلق بهذه الإخلالات وغيرها عن التصرفات غير المخول بها وذلك خلال المدة الممكنة والمسموح بها قانوناً، كما اتفق الطرفان على التعاون فيما بينهما بهدف تطوير استراتيجيات متوافقة وفعالة للتغلب على هذه المشاكل والتقليل بقدر الإمكان من آثارها السلبية على وسيلة الدفع الإلكترونية.

**البند السابع: السرية**

لا يجوز لأي من الطرفين أثناء سريان هذا العقد وبعد انتهائه أن يفشي أو أن يعلن أو أن يستخدم لأي غرض بخلاف أغراض هذا العقد أية معلومات تخص أعمال أو شؤون الطرف الآخر دون موافقة خطية مسبقة من الطرف المعني.

**البند الثامن: القوة القاهرة**

8.1 لا يكون أي طرف من الطرفين مسئولاً تجاه الطرف الآخر عن أي إخفاق أو عدم تنفيذه الالتزامات الخاصة به أو التكاليف ذات الصلة أو إذا تأخر في تنفيذها، كما إذا لم يتم إنجاز العمل المطلوب بموجب هذا العقد بسبب أي أحداث تكون خارج نطاق إرادة الطرف المتأخر أو بسبب أي أحداث أو ظروف قاهرة محلية أو دولية من شأنها أن تحول دون إمكانية تنفيذ هذا العقد.

8.2 في حالة وجود قوة قاهرة، يحق للطرف المتأخر بالاتفاق مع الطرف الآخر خطياً على تمديد الفترة الزمنية حسب أمد هذه الظروف القهرية بشرط أن يقوم الطرف المتأخر على الفور بإخطار الطرف الآخر بهذه القوة القاهرة ويبحث معه الإجراء الممكن اتخاذه للتغلب على التأخيرات بأسرع وقت ممكن، وعليه بذل كافة الجهود المعقولة للتغلب على مثل هذه التأخيرات.

8.3 إذا استمرت الظروف القهرية لمدة تزيد عن المدة المتفق عليها بين الطرفين، لأي طرف من الطرفين أن يبلغ الطرف الآخر برغبته بإنهاء هذا العقد فوراً. كما وقد اتفق الطرفان أنه في حالة انتهاء مثل هذه الظروف القهرية قبل المدة المذكورة أعلاه تستمر العلاقة القائمة بالفعل بينهما ويستمر سريان صلاحية هذا العقد.

**البند التاسع: عدم التنازل**

لا يجوز لأي طرف من طرفي هذا العقد أن يتنازل عن أي التزامات أو حقوق تترتب على هذا العقد أو أن يتصرف بها بأي شكل من الأشكال، سواء بالتحويل أو التأجير من الباطن دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر.

**البند العاشر: إنهاء العقد**

10.1 دون الإخلال بحكم البندين رقم (2) و (8) من هذا العقد، يجوز إنهاء هذا العقد في خلال مدة سريانه في الحالات التالية:-

10.1.1 بناء على موافقة الطرفين المتبادلة على الإنهاء.

10.1.2 إذا أهمل أحد الطرفين أو أخفق في تنفيذ التزاماته بموجب هذا العقد، وإذا كان مثل هذا الإهمال أو التقصير قابلاً للإصلاح، واستمر هذا الانتهاك لمدة 30 يوماً بعد أن يتلقى الطرف المخفق من الطرف الآخر إشعاراً يوضح فيه نوع الإهمال أو التقصير ويحدد الإجراءات التصحيحية اللازم اتخاذها لمعالجة الخلل.

10.1.3 فور إفلاس أي من الطرفين أو تصفية أعماله أو حله، أو فور وقوع أي من الظروف القانونية الأخرى المماثلة.

10.1.4 في حالة التنازل غير المصرح به عن هذا العقد كما هو منصوص عليه في البند رقم (9) أعلاه.

10.1.5 في حال تخلف التاجر (العميل) عن سداد اي من التزاماته لفترة تتجاوز 90 يوما

10.2 لا يمس أي إنهاء لهذا العقد بأية حقوق تستحق أو التزامات تترتب لطرف لدى الطرف الآخر قبل تاريخ الإنهاء.

10.3 ويحق للبنك إغلاق أو وقف أية حسابات في حالة الشك بوجود مخالفة قانونية أو شبهه مالية أو تعاملات مريبة كما له الأحقية بالسحب والحجز على أي حساب يخص العملاء دون حاجة إلى إخطار أو تنبيه.

10.4 يحق للبنك اتخاذ الإجراءات القانونية حيال التاجر (العميل) وفقا للقانون رقم 106/لسنة 2013 ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/ر ب / ر ب أ /432 / 2019) والتعديلات اللاحقة لهما في حال وجود أي شبهة متعلقة بغسل الأموال و تمويل الإرهاب، دون أدنى مسؤولية على البنك، ويجوز للبنك القيام مباشرة بتجنيب أي أموال محوله في حالة تضمنها شبهة عمليات غسل أموال و تمويل الإرهاب ،كما يحق للبنك تأخير التحويل بغرض التحقق، أو الامتناع عن التحويل للاشتباه بالعمليات بأنها غسل أموال أو تمويل إرهاب أو التحويل إلى أفراد أو شركات تندرج ضمن القائمة السوداء لأي دولة او تخضع لأي عقوبات مفروضة عليها دوليا أو التحويل لأي إسم أو كيان وهمي.

**البند الحادي عشر : الإشعارات**

أن جميع المراسلات والإعلانات القانونية والقضائية التي توجه من طرف إلى أخر على عنوانه المبين بهذا العقد أو في آخر عنوان أخطر به أي طرف بكتاب مسجل بعلم الوصول أو عن طريق الرسائل النصية أو عن طريق البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة أتصال إلكترونية حديثة قابلة للحفظ والإستخراج تكون صحيحة ونافذة في حقه ومنتجه لكافة آثارها القانونية ولا يكون أي تغيير لعنوان أي من الطرفين منتجاً لأي أثر إلا من تاريخ تسلم الطرف الأخر الإخطار بتغيير هذا العنوان.

**البند الثاني عشر: القانون الحاكم وحل النزاعات**

12.1 يلتزم التاجر (العميل) – بموجب هذا – بكافة القوانين المعمول بها في دولة الكويت وشروط وأحكام البنك التجاري الكويتي ويلتزم بعدم إستخدام الخدمة في أي عملية شراء أو الحصول على خدمات أو أية أغراض مخالفة للقانون ويتحمل التاجر (العميل) كامل المسئولية القانونية التي قد تنشأ عن مخالفة ذلك – كما يحق للبنك التجاري الكويتي في هذه الحالة وقف التعامل على كافة حسابات التاجر (العميل) والسحب والحجز.

12.2 تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقا لقوانين دولة الكويت وتكون أية نزاعات قضائية أو دعاوى بين التاجر (العميل) والبنك من الاختصاص الحصري لمحاكم دولة الكويت ولا يمنع ذلك من أحقية البنك في اتخاذ أي اجراء قانوني ضد التاجر (العميل) أمام أي جهة قضائية أو قانونية سواء كان ذلك داخل دولة الكويت أو خارجها.

12.3 عند تعارض النص باللغة الإنجليزية مع النص باللغة العربية يتم إعتماد النص باللغة العربية.

**البند الثالث عشر: الاتفاق الكامل**

13.1 يشكل هذا العقد الاتفاق الكامل بين الطرفين فيما يخص موضوع العقد، ويلغي ويحل محل أية تفاهمات أو مراسلات أو اتفاقات سابقة، أياً كان نوعها بين الطرفين، سواء أكانت شفهية أو خطية.

## ملحق رقم (1) لعقد خدمة QuickPay

1. البيانات التي ترسل من الموقع على شبكة الانترنت يجب أن تتوافق مع معايير الترميز المحددة من قبل البنك التجاري والمبلغة مسبقاً من البنك.
2. يتم ارسال بيانات الدخول للنظام يتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني للتاجر حيث يقوم التاجر (العميل) بالدخول للنظام عبر الرابط التالي: https://[merchant].cbk.com حيث يتم إدخال رقم التاجر (العميل)، اسم المستخدم، وكلمة السر للدخول للنظام. ويستبدل [merchant] بالرابط أعلاه بالاسم المتفق عليه للتاجر لإعطائه إسم النطاق الذي يوصله لصفحته من أي برنامج متصفح. إن النطاق الأشمل للموقع الالكتروني مملوكاً بالكامل للبنك التجاري (cbk.com) إلا أن الصفحة المعروضة على التاجر(العميل) (أو عملائه) عند الدخول لإجراء أية معاملات تتعلق بهذا العقد يتم بها إضافة النظام الخاص بالتاجر (العميل) سواء أكان الإسم أوالشعار أوالألوان لإضفاء صفة الخصوصيه لكل تاجر على حده دون أن يكون للتاجر أية حقوق ملكية على هذا الموقع، وتظل كافة حقوق الملكية للبنك التجاري.
3. من المتفق عليه أن التاجر (العميل) وحده مسئول عن بنود وشروط تسليم الخدمات، وفي حالة المنازعة من قبل حامل البطاقة (المستهلك / المشتري) بشأن الخدمات أو تسليمها أو موعدها أوغيرها، فإن البنك التجاري الكويتي لن يكون بأية طريقة مسئولاً عن أي إخفاق أو تقصير ما لم يكن هذا الإخفاق أو التقصير ناتجاً عن البنك.
4. يلتزم التاجر (العميل) بالحصول على الموافقة المسبقة من البنك التجاري لكل معاملة تتم بموجب هذه الخدمة وبكامل قيمتها.
5. يوافق التاجر (العميل) على تقديم المساعدة المعقولة إلى البنك بشكل يطمئن البنك إلى أن التاجر (العميل) قد اتخذ كافة الاحتياطات والضوابط المعقولة لضمان توفر إمكانيات الحفظ الآمن للبيانات وتقييد الوصول إلى البيانات حفاظاً على سلامتها.
6. سوف يتحمل التاجر (العميل) مسئولية أي نزاعات مالية أو قانونية قد تنشأ بين التاجر (العميل) وحاملي البطاقات (المستهلك / المشتري) المتعلقة بهذا العقد ولن يكون البنك طرفاً في مثل هذه النزاعات بين التاجر (العميل) وحاملي البطاقات (المستهلك / المشتري). كما يحق للبنك حجز او اعادة خصم اي مبلغ تم تحويله لحساب التاجر (العميل) في حال وصول اي شكوى من حامل البطاقة (المستهلك / المشتري)
7. هذا الملحق يخضع لكافة الأحكام والشروط الواردة بالعقد الأصلي فيما لم يرد به نص خاص بهذا الملحق.
8. يتم تحويل المبالغ المحصلة من عملاء التاجر (العميل) الى حساب التاجر (العميل) في اليوم التالي ليوم اجراء عملية التحصيل.
9. من المتفق عليه أن البنك سوف يستوفي الرسوم والعمولات حسب ما هو مذكور بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية، ويحق للبنك تعديل قيمة الرسوم او العمولات شريطة اخطار التاجر (العميل) بذلك خطيا قبل فترة لا تقل عن شهر من تاريخ هذا التعديل.

Version 2.0
February 2024